الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٦ يـــونـيـو ١٩٨٨

من مفكرة

د. يوسف ادريس

حتى رئاســـــــة الـوزارة !

شيء غريب حدث هذا الاسبوع للمفكرة . فبينما انا على وشك الانتهاء منها وارسالها الى الجريدة صباح السبت الماضى . فاذا جرائد اليوم قد وصلت وبسرعة رحت اطلع عليها واذا بالموضوع الرئيسى الذى اختاره الاستاذ ابراهيم سعدة رئيس تحرير اخبار اليوم للكتابة فيه هو نفس الموضوع الذى كنت قد اخترته للكتابة عنه ما فى الامر ان زاوية الرؤية تختلف ١٨٠ درجة عن رؤيته هو .

والشيء الغريب الموضوعه اكتشفت ان المسألة قد نوقشت فى الاجتماع الاخير الذى عقده الرئيس مع الكتاب والمفكرين ورؤساء التحرير بمناسبة الاحتفال بيوم الاعلاميين والذى لم احضره للاسف لوجودى بالعراق مع الوفد المصرى الكبير للمؤتمر الشعبى المحلى الذى عقد فى بغداد لمناقشة قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ والخاص بضرورة وقف القتال بين العراق وايران وبالفعل وقف تلك الحرب الشرسة التى يصر عليها النظام الخمينى ويرفض تنفيذ قرار المجلس .

والحقيقة انى استغربت فالاستاذ ابراهيم سعدة يقول ما معناه ان النقاش قد دار بين الرئيس وبين الكتاب حول موضوع ان بعض كبار المسئولين فى الدولة . وبعض من كانوا يحملون مفاتيح السلطة مع شركات القطاع الخاص وبالذات مع شركات توظيف الاموال بعد خروجهم من الوزارة او الحكم واست ادرى بالطبع من اثار الموضوع وهل اثاره استنكارا ام تميزا ولااعرف - ايضا - ماذا كان رأى وموقف الرئيس مبارك ولكن الشيء المؤكد ان هذا كله كان مستوحى من صورة محددة ظهرت فى كل الصحف المصرية بحجم الصفحة وكانت تضم : احد رؤساء وزراء مصر السابقين وهو جالس بين اخوين او شريكين كان كل منهما يزعم فى ذلك الوقت انه الرئيس الشرعى لمجلس ادارة الشركة .

واعتقد ان الصورة قد صدمت الكثيرين مثلى وانها السبب المباشر لما دار من نقاش حول توظيف رجال كانوا يحتلون ارفع مناصب الدولة فى مؤسسات « ملكى » او شركات توظيف اموال يملكها فرد او عائلة .

فان يعمل مواطن مصرى الى ان يصبح رئيس وزراء مصر معناه انه عرف كل اسرار الدولة . وانه يتربع على عرش كل الاجهزة الحكمية والسرية التى (تعرف) كل المعلومات عن الاقتصاد القومى . وتعلم ضعفه وكذلك كل اسرار السياسة المصرية فى حاضرها ومستقبلها حتى بعد ان يترك الحكم بمعنى ان ولاءه كرئيس لوزراء لابد ان يكون ولاء كاملا للنظام ولرئيس الدولة ولمجلس الشعب والشورى .. باختصار لابد ان يكون ولاؤه التام للشعب . ولهذا فان رئيس الوزراء والوزراء حين يختارون لابد ان يقسموا اليمين على الحفاظ على الدستور واسرار العمل والدولة والشعب امام رئيس الجمهورية حتى رئيس الجمهورية نفسه يقسم هذا اليمين امام مجلس الشعب . والقسم واليمين هنا ليست مسألة شكلية او اجراء روتينيا ولكن الدستور ينص عليه لكى يصبح ولاء الوزير او رئيس الوزراء او رئيس الدولة واجبا ملزما تجاه الشعب وتجاه النظام .

ومعنى ان يتوظف رئيس الوزراء بعد تركه الوزارة لدى شركة او عائلة خاصة . معناه ان ولاءه هذا لابد سينتقل الى الشركة او العائلة وتصبح مصلحتها هى وحدها فوق اى مصلحة اخرى بما فيها مصلحة الشعب الذى استأمنه ذات يوم على شئونه واسراره الحاضرة والمستقبلة .

اذن المسألة ليست مسألة وظيفة يتحقق بها رئيس الوزراء ويأكل منها عيشه او يسترزق منها المسألة ان هذه الشركة او تلك العائلة ستمتلك الرجل بكل مافيه من معلومات واسرار واتجاهات مستقبلية للنظام .

وهذا وضع خطير جدا .

قد يجوز للموظف او كان يعمل فى قطاع محدد ما . او حتى يجوز لوزير تكنوقراطى كالوزير الطبيب او المهندس - مع ان هذا فى حد ذاته اخلال او نوع من الاخلال بالامانة الوزارية . وعمرة اخرى اكرر القراء بالموقف الذى وقفه الدكتور ابراهيم بدران ايام كان وزيرا للصحة وعرضت عليه بعض شركات الادوية الاستثمارية رشوة بخمسة ملايين جنيه (تساوى الان خمسة عشر مليونا) فى سبيل ان يساعدهم فى تمرير قانون كانوا سيكسبون من ورائه مئات الملايين من عرق شعبنا المسكين . وكيف لم يرفض الرجل الفاضل الرشوة فقط . ولكنه اعلنها للناس كافة . لو افترضنا وزيرا اخر للصحة غير الدكتور بدران او وزيرا للصناعة او التجارة او حتى التموين . ولوحت له هذه الشركة او تلك بانه بعد تركه الوزارة ستعينه رئيسا لمجلس الادارة او وكيلا للشركة الاجنبية او المحلية فى هذا الفرع من الصناعة او التجارة او غيرهما فماذا يمنع الوزير ان يتخاذل او يمرر او يسهل فى سبيل ان يضمن مستقبلا مامونا بعد تركه الوزارة . لايمنعه حينذاك الا وازع الضمير

ليس الا فلا يوجد ثمة قانون صريح او غير صريح يمنعه . ووازع الضمير مسألة تعتمد على نوع الشخصية ونوع الاخلاق ونوع القيم . وتلك ايضا مسألة لايمكن تحديدها او التنبؤ بها : الا اذا سارت الدولة معتمدة على نظام الضمائر وماتخفى . وبهذا ينتفى وجود الدولة اصلا . فالدولة مجموعة من القوانين واللوائح التى تنظم السياسة والاقتصاد والتشريع تحصل الضرائب والعائدات بقانون . وتنفق على المشروعات حسب خطط وقوانين ولاتترك المسائل فيها سائبة وخاضعة لاحكام الضمائر فلا مسئولية بلا قانون يحميها ويحاكم الشخص اذا خالف قانونها .

واذا كان هذا فى حالة الوزراء فهو ايضا ينطبق على حالة المحافظين . فالمحافظ حسب قانون الحكم المحلى يملك التصرف فى عقارات واراض ومنشآت تحسب بمئات الملايين من الجنيهات ولابد عقب خروجه من منصبه ان تتولى جهة ما فى الدولة : مدع اشتراكى او مدع عام او ديوان محاسبة محاسبته على كل التصرفات المالية التى خرج فيها على القانون فى عهده او حتى خرج على العرف فى محافظة الشرقية كما ذكرت مرة تولى امين ميتكيس محافظتها فى ذلك الوقت بيع صفقة ارض كبيرة (قيل انها مساحة عشر الف فدان) وظهرت له صورة فى الجرائد وهو يوقع العقد مع صاحب شركة السعد بصفته محافظا للشرقية . وفى اليوم التالى خرج من الوظيفة وظهرت له صورة فى الجرائد كرئيس لمجلس ادارة شركة السعد .

ويحدث هذا علنا . وبالعلن فمهما براء حتى الاعمى فما بالك ما كان ولايزال يحدث من بعضهم فى السر . اذ ما معنى ان تختار شركة السعد . نفس المحافظ الذى (اشترت) منه ارض الحكومة والشعب لتكافئه بتعيينه رئيسا لمجلس ادارتها فى اليوم التالى للاستغناء عنه مع انه لاعلاقة له بالاقتصاد او اصلاح الاراضى وليس فنيا او تكنوقراطيا لكى يبيع خبرته فهو ضابط بوليس سابق فقط .

ونفس على هذا تعيين وزير داخلية سابق مديرا للعلاقات العامة بشركة كبرى رسمت عليها مقاولات الجارى بمئات الملايين من

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الجنيهات . وهو وزير الداخلية الذى يعرف من كان يتلقى مصاريف سرية . ويعرف الموسيقات . وموسيقات مباحث امن الدولة والاداب والمخدرات ويعرف الاسماء ويستطيع - ولا اقول انه استطاع - ان يهدد او يتوعد او يرشو - ولا اقول ان الرجل فعل او لم يفعل . ولكن المؤكد انه فى موقف يستطيع ان يفعل حين ينتقل ولاؤه من الدولة الى مقاول او صاحب رأس مال .

معنى هذا كله ان القطاع الخاص لايوظف مديرين او رؤساء شرف ولكنه فى الحقيقة يوظف الدولة نفسها بكل امكاناتها واسرارها عنده .

●●

وهذا كله شىء . وان يستوظف رئيس وزراء سابق عند هذه العائلة او تلك مسألة اخرى تماما .

يقول ابراهيم سعدة فى مقاله الخطير الذى يبرر به استخدام هؤلاء الناس : ان هذا هو حقهم الطبيعي بدلا من البطالة بعد الوزارة او رياسة الوزارة مثلما يعود الطبيب الوزير الى مزاولة مهنته او الكيميائى الوزير الى معمله او كرسى استاذيته . وتلك مغالطة لاتجوز على ابله . فاولا هؤلاء الذين يختارون وزراء لايضربون على ايديهم لقبول المنصب انهم يقبلونه بمطلق ارادتهم وحريتهم ولابد انهم - وهم يحسبونها - يعرفون ان مقابل المنصب والجاه سنتحمد ايراداتهم بمرتب الوزير فقط وبدلاته . وبعد الوزارة بمعاشه . الذى هم يعرفون ويدركون وعلى هذا الاساس يقبلون .

وحين يأتى فيهم الرئيس وحين يوليهم مجلس الشعب فانه يفعلون هذا لانهم يعرفون ومتأكدون انهم لن يتخذوا من منصب الوزير سلما او تكئة للوصول الى ثروة اكثر واكبر بكثير واذا راجعنا قائمة وزراء البترول مثلا فى السنوات العشرين الاخيرة نوجدنا ان اكثرهم قد اصبحوا مليونيرات واصحاب بيوت استشارة وخبرة لنفس شركات البترول التى كانت تتعامل معهم كوزراء والمسائل هامست تماما . فوزير الصناعة من هذا النوع حين يخرج يجد التوكيل او عدة توكيلات تنتظره مع الشركات التى كان يتعامل معها . وينطبق هذا على اكثر وزارات الدولة . المستكين الوحيد فيهم هو وزير الثقافة فلا يوجد فى الثقافة توكيلات او معاملات مع شركات .

بمعنى آخـــر ...

كانت فترة السبعينات - تلك التى كان يرتفع فيها الشقيق او النسيب من الافلاس شبه التام الى تملك الشركات والملايين فى اعوام قليلة - هذه الاعراف والتقاليد حتى اصبحت الوزارة او المنصب العام ليس مغريا فى حد ذاته وانما هو مغر تماما بقدر ما يمكن صاحبه من . التربيط . مع عملاء المنصب او الوزارة بحيث لاتصبح الوزارة سوى كوبرى للعبور (والعبور فى لغة مليونيرات السبعينات والثمانينات هى تعدى مبلغ المليار فما فوق) وايضا كل هذا من جانب .

ومنصب رئيس الوزراء او قائد عام الجيش فى جانب اخر .

وقد كنا فى عهد مقابل الثورة نحتقر رؤساء الوزارات الذين يقبلون عضوية مجالس ادارات البنوك وتلهيهم فى ذممهم وشرفهم .. وقد جاءت الثورة التى ساهم فيها الضباط الاحرار وضباط الجيش المصرى الابطال جاءوا ليحرروننا من هؤلاء المرتشين والفاسدين والمفسدين واذا بنا بعد ستة وثلاثين عاما من بتر هؤلاء البلشوات واللصوص يعمل كبير وزرائنا موظفا مرؤوسا لتاجر توظيف عملة بسطحه ويستعمل اسمه ومكانته وتاريخه فى كسب ثقة المواطنين لشركته .

اقسم بالله انى احسست بالخجل .

الخجل لهم ولنفسى ولدولتنا والى ما الينا اليه .

ان نصبح جميعا - ارزقية .

●●●

وكنت اتصور ان يمتشق ابراهيم سعدة . قلمه ولايدافع عن هذا الوضع الفاسد الفاسد كما هاجم الذين يجمعون الاموال من البنوك ويهربون ويحاول تبويره باكل العيش الذى يجبر رئيس وزراء على عمل كهذا وكان ضباط كثيرون من زملائه ودفعته يحبون بمعاشهم فقط من القوات المسلحة بينما هو على الاقل

باخذ معاشين مرة كرئيس وزراء سابق ومرة كضابط سابق فى القوات المسلحة ولكنه (محتاج) لان يوظف مرؤوسا فى شركة توظيف اموال ليقيم اوده !

كنت اتصور من رئيس تحرير جريدة قومية ان يقف وقفة حارس على القيم وعلى الذمم وضد وضع غريب شاذ لا اعتقد ان له وجودا فى بلاد اخرى واذا وجد كما يحدث فى امريكا فان ثمة قوانين صارمة تكاد للسياسى السابق بالمرصاد فاذا عرف انه تعامل مع شركة او مؤسسة كانت تخضع له او يتعامل معها وهو وزير فانه فورا يقدم للقضاء ويحكم عليه باحكام رادعة .

ولكنى وجدت الاخ العزيز ابراهيم سعدة . يبرر ويغمض العيون ويصم الاذان عن هؤلاء (المساكين) فى رأيه .

ولكنى اعود فاقول : عنده حق فما دامت اجهزة الدولة والدولة نفسها لاتجد فى هذا امرا بشعا او حتى يدعو للوم فما ذنب رئيس تحرير قومى ان هو سار على دين حكومته واخلاق اعذارا اخرى لكى يحلل لرئيس التحرير ان (يسترزق) هو الآخر سواء أكان موظفا ام بعد الوظيفة حين يصبح (كاتبا) !

يقول (رأيه) فى هذه الشركة او تلك .

ترى ... هل قد وصلنا الى زمن لم يعد فيه اى شىء - اجل اى شىء - عيبا ؟!

مع اننا الدولة الوحيدة فى العالم التى يوجد بها قانون اسمه قانون « العيب » .

زهـرة الخشـخاش

والخشخاش هو النبات الذى يستخرج منه الافيون وله زهرة جميلة او اعتقد انها لابد ان تكون كذلك والا لما اختارها الفنان العبقرى الهولندى فان جوخ ليرسم بقلة منها فى لوحة تعتبر اروع لوحة رسمها فان جوخ .

هذه اللوحة اعتقد ان القراء لايزالون يتذكرون قصة سرقتها منذ حوالى تسعة اعوام من متحف محمد محمود خليل وكانت الحلى مقتنياته .

ايامها بعد ايام قليلة من (سرقتها) عقدت اجهزة وزارة الداخلية مؤتمرا صحفيا اعلنت فيه انها عثرت على اللوحة المسروقة وان اللص كان قد ذهب بها الى الكويت وحاول بيعها وحين فشل عاد الى القاهرة واتصل تليفونيا بوزارة الداخلية وابلغها ان اللوحة فى حوزته وانه يريد اعادتها وانه تركها ملفوفة فى قطعة

خيش امام كشك خبز فى الدقى

واخرج المسئول ايامها لوحة زهرة الخشخاش واراها الحاضرين

منذ شهر تقريبا قرأت ان لوحة زهرة الخشخاش قد بيعت فى مزاد علنى فى لندن وانها بيعت باعلى سعر بيعت به لوحة لرسام اذ وصل سعرها الى اكثر من ثلاثة واربعين مليون دولار .

واول الامر شككت فقلت جوخ له لوحتان هاتان : زهرة الخشخاش وزهرة القرنفل فربما التى كانت قد سرقت من متحف محمد محمود خليل هى زهرة القرنفل عدامت زهرة الخشخاش قد بيعت فعلا فى مزاد علنى

ولكن المضحك انى قرأت منذ ايام ان لصا قد سطا على المتحف فى هولندا وسرق لوحتين لفان جوخ احداهما زهرة القرنفل .

وهنا ضحكت من اعماق قلبى . ضحكت بالم شديد .

فالذى سرق زهرة الخشخاش الاصلية من متحف محمد محمود خليل كان قد باعها فعلا واعاد لوزارة الداخلية لوحة مقلدة تقليدا دقيقا جدا وتقليد اللوحات العالمية صناعة معروفة ودقيقة للغاية ويقوم بها فنانون محترفون بحيث لاتفرق اللوحة المقلدة عن اللوحة الاصلية ابدا . ولايمكن معرفة ايهما عن الاخرى الا بواسطة خبراء . واستعمال الاشعة ومعرفة عمر الالوان ونوع القماش يعنى ان المسألة فى حاجة الى فحوصات لاتتوافر فى مصر لمعرفة الاصلية من المقلدة .

بينما وزارة الداخلية عندنا ونحن ايضا - وحتى فنانونا غير الخبراء فى هذا النوع من العلوم - قد ايقنوا ان اللوحة التى اعيدت هى اللوحة الاصلية وسكتنا على هذا واعتبرنا ان بضاعتنا قد ردت الينا .

ولازال هذه اللوحة المقلدة التى خدعنا بها محلقة فى متحف محمد محمود خليل على انها اللوحة الاصلية .

بينما اللوحة الاصلية كما ذكرت الصحف ووكالات الانباء قد بيعت فى مزاد علنى بلندن وكان ثمنها ٤٣ مليون دولار .

وقد ترد على مصادر وزارة الداخلية وتقول بل نحن لدينا الاصلية والتى بيعت هى المقلدة .

ولو تعلم مصادر وزارة الداخلية ان لوحة كهذه حين تعرض فى مزاد علنى تخضع لما لايحصى ولايعد من الاختبارات والتدقيقات والفحوصات لما تطوعت بهذا الرد ولذهبت (من سكات) الى متحف محمد محمود خليل ورفعت اللوحة المزورة المقلدة (وكلت على الخبر ماجور) حتى لايضحك رواد المتحف من الاجانب من سذاجتنا حين تنشر الصحف الاجنبية خبرا يقول ان هذه اللوحة الاصلية مسروقة اصلا من متحف الحكومة المصرية فى القاهرة وان السلطات هناك تعرض للجمهور لوحة مقلدة حتى لاتضطر السلطات للاعتراف بانها ابلت لوحة مزورة ولم تدرك هذا .

وحتى لاتجد الحكومة المصرية - ايضا - نفسها فى وضع لابد ان تطالب معه شارى اللوحة وعارضها فى المزاد باعادة اللوحة والتحقيق فيمن امتلكها ومحاكمته .

ولكن يبدو ان مبلغ الدولارات الـ ٤٣ مليونا والقيمة التاريخية للوحة لايستحقان كل هذا العناء

لسه ح نخلب ونبلغ الانتروبول ونرفع القضية : أهي المزورة تسد والسلام

وكله - كما يقولون - عند العـــرب

خشـخاش

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية